إشارات متضاربة في أحدث تقرير لسوق العمل السعودي

استعرض تحليل نشره "معهد دول الخليج العربية في واشنطن" إشارات متضاربة في أحدث تقرير لسوق العمل السعودي يتناول اتجاهات البطالة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة للمواطنين السعوديين.

وذكر التحليل أنه في ظاهر الأمر، يحتوي تقرير سوق العمل السعودي الصادر في 28 مارس/آذار على أخبار جيدة. وأظهر التقرير أن معدل البطالة الإجمالي (يشمل المواطنين وغير المواطنين) انخفض إلى 4.4% في الربع الرابع من عام 2023 من 5.1% في الربع الثالث.

وانخفض معدل البطالة بين المواطنين السعوديين إلى 7.7% من 8.6% في الربع الثالث (و8% في الربع الرابع من عام 2022)، مع انخفاض معدل البطالة بين النساء السعوديات بشكل حاد بشكل خاص إلى 13.7% (من 16.3% في الربع الثالث 2022) في الربع الثالث من 2023 و15.4% في الربع الرابع 2022).

وقد ظل معدل البطالة بين الرجال السعوديين دون تغيير عند 4.6% بين الربعين الثالث والرابع من عام 2023، ولا يزال أعلى من معدل 4.2% في الربع الرابع من عام 2022.

ومعدلات البطالة الإجمالية للنساء السعوديات وجميع السعوديين عند أدنى مستوياتها منذ عام 2022. بدأت المملكة بجمع الإحصائيات.

ومع ذلك، فإن الخدش تحت السطح ليس كل شيء إيجابيا. وانخفض معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة – حصة السكان في سن العمل العاملين أو الذين يبحثون بنشاط عن عمل – مرة أخرى، وهو الانخفاض الفصلي الرابع على التوالي.

ويتجلى هذا الانخفاض بشكل خاص بالنسبة للرجال السعوديين، حيث بلغ معدل مشاركتهم في الربع الرابع 66.6%، أي أقل بنقطتين مئويتين عن المستوى في الربع الرابع من عام 2022.

كما انخفض معدل مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة بنسبة 0.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 35.5%، خلال نفس الفترة.

ويشير انخفاض معدل المشاركة إلى أن عددا متزايدا من السعوديين في سن العمل أصبحوا غير مشجعين على الانخراط في سوق العمل.

ومن المرجح أيضًا أن يكون خلق فرص العمل للمواطنين السعوديين قد تباطأ، خاصة بالنسبة للرجال.

وقد ارتفعت نسبة العمالة إلى عدد السكان السعوديين بشكل طفيف في الربع الرابع من عام 2023، لكنها ظلت أقل بكثير من مستواها في نهاية عام 2022. وانخفضت هذه النسبة لدى الرجال وارتفعت لدى النساء.

وفي حين أن مسح القوى العاملة الربع سنوي لا ينشر بيانات توظيف تتجاوز نسبة العمالة إلى السكان، إلا أنه تتوفر سلسلة توظيف بديلة تغطي عدد العاملين المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية.

ولئن كانت هذه السلسلة لها حدودها – فهي تستثني العاملين في القطاعين الأمني والعسكري وغيرهم من العاملين غير المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مثل العاملين في الوظائف المؤقتة – إلا أنها أفضل ما هو متاح.

وتظهر هذه السلسلة أن توظيف السعوديين انخفض بشكل طفيف في الربع الرابع من عام 2023، على الرغم

من أن التوظيف كان لا يزال أعلى بنسبة 4٪ تقريبًا مما كان عليه في الربع الرابع من عام 2022 (ويرجع ذلك أساسًا إلى النمو القوي للوظائف في أوائل عام 2023).

وشكلت النساء نحو ثلاثة أرباع الزيادة في العمالة السعودية خلال عام 2023. كما انخفض توظيف غير المواطنين (باستثناء عاملات المنازل) بشكل طفيف في الربع الرابع.

إن التقلبات الكبيرة في بيانات سوق العمل من ربع إلى ربع تجعل من الصعب استخلاص استنتاجات مؤكدة من أي إصدار للبيانات.

ومع ذلك، يبدو بشكل متزايد أن الانخفاض في إجمالي معدل البطالة السعودي خلال العام الماضي يرجع إلى انخفاض المشاركة في القوى العاملة وليس إلى نمو التوظيف القوي.

وهناك اختلافات بين العاملين من الذكور والإناث. بالنسبة للنساء، أدى استمرار نمو العمالة والانخفاض الطفيف في معدل مشاركتهن إلى انخفاض كبير في معدل البطالة خلال عام 2023.

أما بالنسبة للرجال، فقد ارتفع معدل البطالة على الرغم من انخفاض معدلات المشاركة بشكل كبير مع توقف نمو العمالة.

ويتناقض عام 2023 مع الفترة 2021-2022 عندما ارتفع معدل المشاركة مع انخفاض معدل البطالة بين الرجال والنساء وبشكل إجمالي. وفي تلك الفترة، خلق فرص العمل القوي فرص عمل كافية للداخلين السعوديين الجدد إلى سوق العمل والعاطلين عن العمل.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن ما إذا كان الانخفاض الأخير في معدل المشاركة في القوى العاملة السعودية سيكون بمثابة إحصائية رئيسية يجب البحث عنها مع تقدم عام 2024.

وبالنسبة لصحة سوق العمل السعودي والاقتصاد الأوسع على المدى الطويل، فإن ارتفاع معدلات المشاركة، حتى لو كان مصحوبًا في البداية بارتفاع معدل البطالة، سيكون نتيجة أفضل من حدوث مزيد من الانخفاض في معدل البطالة بسبب انخفاض مشاركة القوى العاملة السعودية.